

وزارة المالية

قرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٨

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر برقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ؛
وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة
على القيمة المضافة ؛

وعلى ما تم الاتفاق عليه مع السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تكون القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسيارات
المستعملة عند إعادة بيعها فى السوق المحلى هى الفرق بين ثمن بيع السيارة المستعملة
و ثمن شرائها وفقاً لفئات الضريبة المقررة قانوناً مع عدم إعمال قواعد الخصم المنصوص عليها
بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة .
ويلزم لتطبيق هذا النص إمساك المسجل دفاتر وحسابات منتظمة الكترونياً أو يدوياً
مع الالتزام بأحكام وإجراءات الرقابة التى تقررها مصلحة الضرائب المصرية .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٣/١/٢٠١٨

وزير المالية

عمرو الجارحى

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٨

٢٠١٧/٢٥٨٦٤ - ٢٠١٨/١/٢٨ - ١٣٠٨